



إيران وسوريا... وكوريا الشمالية

وذلك منذ الانقلاب العسكري الذي أطاح في الثامن من آذار - مارس 1963 بالمحاولة الأخيرة لإنقاذ سوريا وعودتها دولة طبيعية. لا يمكن البناء على نظام ولد من رحم انقلاب عسكري كان وراءه حزب البعث، بكل تحفله، ثم مجموعة من الضباط العلويين، بعد انقلاب 23 شباط - فبراير 1966، وصولاً إلى تفرد حافظ الأسد بالسلطة ابتداء من 16 تشرين الثاني - نوفمبر 1970. أقام حافظ الأسد نظاماً خاصاً به مستعينا ببعض المظاهر مثل سنة الريف السوري وذلك من أجل تغطية علوية السلطة. تمكن من تقليد كوريا الشمالية التي كان معجبا بها أشد الإعجاب، خصوصا أن كيم إيل سونغ نجح نجاحا منقطع النظير في تحويل الكوريين في الشمال إلى مجرد عبيد لديه، كان مطلوباً من السوريين البقاء عبيداً، إلى أبد الأبد، لولا ثورتهم المستمرة التي بدأت في آذار - مارس 2011، أي منذ ما يزيد على عشر سنوات.

الفارق بكل بساطة أن لدى إيران أملاً بأن تتحول إلى كوريا شمالية أخرى. ذلك ممكن إذا أخذنا في الاعتبار الدعم الصيني من جهة والسعي إلى امتلاك السلاح النووي من جهة أخرى. لماذا لا أمل لسوريا باستكمال التحول إلى كوريا شمالية حقيقية؟ يعود ذلك إلى سبب في غاية البساطة. يتمثل هذا السبب في أن سوريا تحت خمسة احتلالات هي الإيراني والروسي والتركي والأمريكي والإسرائيلي. أكثر من ذلك لا يريد بشار الأسد أخذ العلم بما حل بالبنية التحتية السورية.

عندما يعترض الأميركيون والأوروبيون على الانتخابات الرئاسية السورية، إنما يضعون فيتو على إعادة إعمار سوريا ما دام النظام القائم موجوداً. هل يستطيع بشار الأسد استيعاب أن النظام السوري انتهى وأن المهمة الوحيدة التي يؤديها واضحة كل تتمثل هذه المهمة في تقنين سوريا كي لا تقوم لها قيامة في يوم من الأيام...

الفارق الأكبر بين إيران وسوريا أن إيران لا تزال موجودة ولدى علي خامنئي ما يورثه لنجله، في المقابل لم يعد يوجد بلد اسمه سوريا كي يتمكن بشار من توريثه لنجله حافظ



في كل الأحوال، تبدو إيران مقبلة على تغييرات داخلية تمس طبيعة النظام بريد خامنئي تقاديه عبر توريث ابنه وجعله في موقع "المُرشد". هل ينجح في ذلك؟ الأكيد أنه سينجح نسبياً، في غياب مفاجأة كبيرة، نظراً إلى أنه يمتلك كل السلطات في "الجمهورية الإسلامية" وهو الأمر النهائي في كل صغيرة وكبيرة. ما ليس أكيدا بقاء النظام الإيراني على حاله عندما يحل مجتبي خامنئي مكان والده الذي لم يكن يمتلك أصلاً المؤهلات الدينية التي تسمح له بخلافة الخميني. سيكون التحدي الجديد في إيران من نوع مختلف عن تلك التي تواجه النظام السوري الذي استطاع منذ ما يزيد على عشرين عاماً اعتماد مبدأ التوريث. يخترل سؤال واحد التحدي الذي يواجه نظام الولي الفقيه: هل في استطاعة إيران أن تصبح كوريا شمالية أخرى، أي نظام جمهوري قائم على التوريث؟

سبقت سوريا إيران في اعتماد التوريث. سبقتها في تقليد كوريا الشمالية التي استطاع فيها كيم إيل سونغ تأسيس سلالة وتوريث نجله الذي ورث بدوره نجله كيم جونج أون. لا يزال خامنئي يحاول توريث نجله. استطاع النظام الكوري بلوغ الجيل الثالث من عائلة كيم. استطاع النظام السوري بلوغ الجيل الثاني في السنة 2000. نراه حالياً في طريق سعي بشار إلى توريث نجله حافظ في يوم من الأيام. مهد لذلك بالقضاء على الطموحات السياسية لآل مخلوف الذين كانوا شركاء في السلطة في ظل صعود نجم أسماء الأخرى الأسد.

يقع الفارق الأكبر بين إيران وسوريا أن إيران لا تزال موجودة ولدى علي خامنئي ما يورثه لنجله. في المقابل، لم يعد يوجد بلد اسمه سوريا كي يتمكن بشار من توريثه لنجله حافظ. أصر النظام السوري على تنظيم انتخابات رئاسية وذلك كي يضيفي شرعية على نظام لم يمتلك يوماً أي شرعية من أي نوع

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

هناك فارق بين الانتخابات الرئاسية في سوريا وتلك التي ستجري في إيران الشهر المقبل. في "الجمهورية الإسلامية" حيث فرض "المُرشد" علي خامنئي مرشحه إبراهيم رئيسي، المعروف بشده، ليكون خليفة حسن روحاني، هناك في إيران محاولة لإنقاذ النظام من داخل النظام. هل هذا ممكن؟ هذا السؤال سي طرح نفسه حدة في المستقبل القريب في ظل رهان إيراني على الإدارة الأمريكية مصرّة على العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران الموقع صيف العام 2015 في عهد باراك أوباما.

سيكون الرهان الإيراني، رهان "المُرشد" أولاً على جني ثمار العودة إلى الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة. بطل رهان "المُرشد"، في أساسه، على رفع العقوبات المتحدة التخلي التام عن الصين وروسيا إيران إلى المليارات من الدولارات تستخدمها في الداخل من أجل تحسين وضع المواطن العادي الذي يعاني من تدهور الوضع الاقتصادي إلى درجة كبيرة.

إضافة إلى ذلك، عبر التمهيد لتولي إبراهيم رئيسي، وهو رجل "المُرشد" رئاسة الجمهورية، تجري محاولة لإدخال تعديلات جذرية على طبيعة النظام من أجل إنقاذه. ما خطط له خامنئي يندرج في سياق واضح يصب في تمكين نجل "المُرشد" ويدعى مجتبي من خلافة والده.

ليس سراً أن "المُرشد" هو كل شيء في نظام ولاية الفقيه الذي أسسه آية الله الخميني، وهو النظام الذي يتحكم بإيران منذ العام 1979 حين فرض دستوراً لا علاقة له بالديمقراطية، اعتمد احترام مقاييس ومواصفات معينة يلتزمها كل من يتولى موقعا رسمياً. من الواضح أن "المُرشد" الذي وضع إيران في عهده رجال دين يؤمنون بنظرياته، في مقدمتها ولاية الفقيه، استبعد أفراد عائلته من الخلافة. كان متوقفاً أن يحل مكانه في مرحلة معينة حسين منتظري، خصوصاً في مرحلة ما بعد اكتشاف فضيحة "إيران غيت" التي تضمنت حصول إيران على أسلحة إسرائيلية في أثناء حربها مع العراق في ثمانينات القرن الماضي. لكن منتظري تعرض لحملة قادها هاشمي رفسنجاني أدت إلى إزاحته مع كبار مساعديه الذين كشفوا "إيران غيت". ساعد ذلك في حلول خامنئي في موقع الولي الفقيه إثر وفاة الخميني في العام 1989.

السودان الحائر بين الصين وروسيا وأميركا

الجميع بصورة متوازنة، ولا تميل إلى اتخاذ قرارات مصيرية وصارمة تكشف عن انحياز لقوة بعينها.

تحاول الخرطوم الاستفادة من ذلك لعدم غلق الباب أمام القوى الثلاث، تتفاوض مع هذه، وتهادن تلك، وتمضي في اتفاقاتها مع ثالثة، دون ترتيب للدول، بمعنى السعي للحصول على أكبر قدر من المكاسب اعتماداً على المرونة الطاغية في العلاقات الدولية التي أدت إلى الاتفاق والاختلاف مع دولة ما في أن واحد، فالقضية ونوعها وأهميتها هي التي تحدد المسار الإيجابي أو السلبي الذي تضي فيه الدولة. لم يخترع السودان العجلة أو هذه القاعدة من التناقضات، بل كشفتها تجليات التطورات في عدد من الملفات الإقليمية، ما أوجد صيغة مريحة للخرطوم يمكن أن تنكس عليها لحل ازدواجية أدت بها إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الجميع، وهو الاتجاه الذي يصعب الاستمرار عليه، ففي لحظة معينة ستكون السلطة مجبرة على تحديد رؤيتها، خاصة عندما يتخطى الأمر المواقف السياسية ويتعلق بالتحالفات الاستراتيجية.

في حالة السودان، وجغرافيته السياسية، وتداخلاته الإقليمية، وحسابات مصالحه المعقدة، وما ينتظره من علاقات ودية مع المجتمع الدولي، لن تستمر الأمور مفتوحة على الدوام، ففي توقيت ما، قريباً أو بعيداً، سوف يكون مضطراً إلى تحديد وجهته. يميل الموقف العام للمكون العسكري في السلطة الانتقالية بالخرطوم إلى جانب محور بكين - موسكو، على اعتبار الشائع من أنه غير معني بقضايا الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمثل له الأنظمة ذات التوجهات العسكرية ارتياحاً أكبر في التقاهم من الأنظمة المدنية التي قد لا ينسجم كثيراً معها، من هنا تحتفظ المؤسسة العسكرية السودانية بعلاقة دافئة مع هذا المحور عن قناعة أو للمناورة بها.

في حين يدعم المكون المدني التوجه نحو الولايات المتحدة، ويرى أن الاضطراب في علاقات بعيدة المدى مع المحور الأول يمثل انتكاسة للسودان الجديد الذي تريده القوى المدنية، وقامت من أجله بالثورة على نظام البشير، خاصة أن هناك قانوناً أميركياً يلزم واشنطن بدعم الديمقراطية في السودان، ما يقود إلى تقويض أركان أي محاولة للانقلاب العسكري أو إطالة المرحلة الانتقالية أكثر من اللازم والنكوص على ما حوته الوثيقة الدستورية التي ضمنت في نهايتها تشكيل حكومة مدنية.

لا يعني التوجه نحو الولايات المتحدة التخلي التام عن الصين وروسيا والدخول في صدام معها، ولا يعني الدوران في فلك الأولى أن عصراً زاهياً للديمقراطية ينتظر السودان أو العكس، فواشنطن لم تمنع في أحيان كثيرة في توطيد علاقاتها مع أنظمة ضالعة في الدكتاتورية، وربما تجد تناغماً مع غالبيتها وتستطيع ممارسة ضغوطها بسهولة، كما أن المحور الثاني لا يرفض في المطلق الأنظمة الديمقراطية أو يعادياها.

تتوقف معالم الاختيار على المصالح التي يحققها كل طرف لآخر، بصرف النظر عن هوية النظام الحاكم، وربما يتم توظيف بعض الأوراق لأهداف سياسية وقد تنتهي بتحقيقها، لذلك ما يظهر كأنه مازق أمام السلطة الانتقالية في الخرطوم يمكن أن يتحول إلى ميزة كبيرة إذا أحسن المكونان العسكري والمدني الاستفادة من التكاليف الدولية على السودان، ويتحصلان معا على أفضل تعاون يصب في خاتمة الدولة.

تتوقف معالم الاختيار على المصالح التي يحققها كل طرف لآخر، بصرف النظر عن هوية النظام الحاكم، وربما يتم توظيف بعض الأوراق لأهداف سياسية وقد تنتهي بتحقيقها، لذلك ما يظهر كأنه مازق أمام السلطة الانتقالية في الخرطوم يمكن أن يتحول إلى ميزة كبيرة إذا أحسن المكونان العسكري والمدني الاستفادة من التكاليف الدولية على السودان، ويتحصلان معا على أفضل تعاون يصب في خاتمة الدولة.



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

هناك علاقة وثيقة بين التطورات الداخلية والتوجهات الخارجية في كل دول العالم، لكن في السودان ثمة خصوصية أكبر من غيره زادت من ملامحها طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها وما فرضته من سلطة مزدوجة بين المكونين المدني والعسكري. تتجاذب السودان ثلاث قوى دولية هي: الصين وروسيا والولايات المتحدة، حيث استغللت بين الفراغ الدولي في أفريقيا طوال السنوات الماضية ونجحت في تمتدّن علاقاتها بعدد كبير من دول شرق القارة، في مقدمتها السودان، المحيزة التي موسكو التسلسل إلى أفريقيا من بوابة الخرطوم، وهو ما جعل واشنطن يبتابها انزعاج من هذا التحرك، فقد تصبح أسيرة بين فك الصين وكماشة روسيا.

من حق السودان الشعور بالفخر، فعلى الرغم من تلال المشكلات التي يعاني منها، إلا أنه بلد مرغوب فيه من أهم ثلاث قوى على المسرح العالمي، وهي المحيزة التي بدأت مؤشراتنا تتحول إلى أزمة عميقة، فتمترس بكين الاقتصادي يمكن أن يتبلور في شكل مكاسب مادية تؤثر على القرارات السياسية والعسكرية في السودان، وترخي بظلال قائمة على مصالح القوى المنافسة.

كما أن الضجة الأخيرة التي أثارها اهتمام روسيا مؤخراً بتنفيذ الاتفاق العسكري مع السودان الموقع قبل نهاية عهد الرئيس السابق عمر البشير، كشفت عن أبعاد خفية عديدة، إذ ترد موسكو وضع قدمها على ساحل البحر الأحمر من خلال تشييد قاعدة "فالمانغو" بالقرب من ميناء بورتسودان الحيوي، ما أقلق الولايات المتحدة التي أوفدت مبعوثين عسكريين على عجل لجذب السودان أمنياً إليها وإبعاده عن فلك موسكو.

لدى كل طرف مصادر مختلفة للوقوع تمنحه تفوقاً على الآخرين، ولدى السودان مقاربة متشابكة تمنعه من الإعلان صراحة عن تفضيل أي من المعسكرين، إذا افترضنا أن بكين وموسكو تمثلان جهة، وواشنطن تمثل الجهة المقابلة، وفقاً للكثير من التفاعلات التي تجري على الساحة الدولية وظهرت قسماتها في محركات داخل مجلس الأمن.

يأتي مصدر الحيرة من جوانب متباينة، أهمها الرؤية الظاهرة والكامنة التي تحملها كل دولة للسودان، وبافتراض أن كل جهة تملك فائضا من عناصر القوة التي تعد إضافة في محصلتها للخرطوم، فهذا العنصر ليس حاكماً بمفرده لتحديد البوصلة الهادية للسودان لأن المسألة في النهاية تنطوي على مزايا نسبية تقدرها المصالح الحالية للسلطة الانتقالية التي تدير شؤون البلاد.

يلعب البعد المرحلي دوراً مهماً في الخيارات الثلاثة، فهناك أكثر من عامين على انتهاء الفترة الانتقالية حسب الوثيقة الدستورية المعدلة التي تحكم بها البلاد، ويميل قطاع كبير من القوى السياسية إلى ترك عملية الحسم إلى حين تشكيل حكومة ديمقراطية كي لا يتم فرض واقع على الطبقة الحاكمة المقبلة تشعر بأنه يمثل قياداً عليها.

يسهم التذبذب الحاصل في بنية النظام الدولي بدور معتبر في مفاضلة السودان بين القوى الثلاث، فالكثير من التطورات مفتوحة على سيناريوهات مختلفة، ما أدى إلى انحصار فكرة الثنائية القطبية أو حتى الثلاثية، وجعل السلطة الراهنة في الخرطوم تتحو إلى فتح خطوط متوازنة مع